المبحث الثاني

تحليل البيانات

في سبيل إيجاد حلول للمشاكل الرقابية (الداخلية والخارجية بالهيئة العامة للطيران المدني) قام الباحث بتصميم استمارة استبيان مكوَّن مِن ثلاث فقرات، هذه الفقرات تم تقسيمها كالآتي:

1. الفقرة الأولى تحتوي على بيانات شخصية عن مجتمع الدراسة.
2. الفقرة الثانية تحتوي على الأسئلة الخاصة بضعف النظم الرقابية
3. الفقرة الثالثة تحتوي على أجوبة المُستجيبين.

مجتمع الدراسة

تعذر الوصول إلى رؤساء أقسام الإدارة المالية لكون البعض منهم (في مطارات خارج العاصمة)، لهذا السبب يشمل مجتمع الدراسة معظم رؤساء الأقسام بالإدارة المالية بالهيئة العامة للطيران المدني، ويبلغ عدد رؤساء الأقسام بالإدارة المالية في (أغسطس 2005م) عدد 27 رئيس قسم تمَّ الوصول إلى 15 منهم، وتبلغ نسبة هؤلاء 55.6% من إجمالي رؤساء أقسام الإدارة المالية في التأريخ المشار إليه أعلاه، كما شمل مجتمع الدراسة بعض الموظفين بإدارة المراجعة الداخلية و بعض الموظفين بالإدارة المالية.

تمَّ اختيار عينة ممثلة لهذا المجتمع بصورة عشوائية وبلغ عدد أفراد العينة (103) منهم (56) مِن الإناث و(49) من الذكور وقد تم تعبئة عدد (68) إستبانة أي ما يبلغ نسبته 66.1% ويمكن اعتبار هذه النسبة مقبولة.

البيانات الشخصية للمُستجيبين

جدول رقم (3/2/1) توزيع المستجيبين حسب العمر

العمر	العدد	النسبة	النسبة المجمَّعة
أقل مِن 30 سنة	08	11.8%	11.8
30 إلى 40 سنة	45	66.2%	78
أكثر من 40 سنة	15	22%	100
المجموع	68	100%	

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (1) توزيع المستجيبين حسب العمر حيثُ بلغت نسبة المستجيبين الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة 11.8% من جملة المستجيبين البالغ عددهم 68 مستجيباً، وهذا يعني أنَّ نسبة المستجيبين الذين تبلغ أعمارهم 30 سنة فما فوق تبلغ 88.2% وتعكس هذه النسبة المرتفعة أهمية البيانات التي وافتنا بها هذه الفئة مِن المتقدمين في السن نسبياً الذين لديهم على الأغلب خبرة طويلة في مجال العمل المحاسبي تجعلهم أكثر قدرة في الحكم على درجة أهمية المشاكل التي تواجه الرَّقابة الداخلية.

شكل رقم (3/2/1)إعداد الباحث

توزيع المستجيبين حسب الفئات العم (4/2/3)

شكل رقم (3/2/1)إعداد الباحث

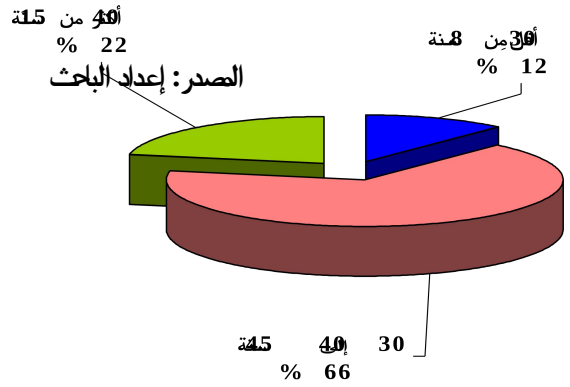

المصدر: إعداد الباحث

الشكل رقم (3/2/1) يوضح أنَّ الفئة العمرية المتراوحة ما بين 30 إلى 40 سنة تمثل أكبر فئة في الفئات الثلاثة.

جدول رقم (3/2/2) توزيع المستجيبين حسب النوع

شكل رقم (3/2/1)إعداد الباحث

الجنس	العدد	النسبة	النسبة المجموعة
ذكر	49	72%	72
أنثى	19	28%	100
المجموع	68	100%	

المصدر: إعداد الباحث

ويبين الجدول رقم (2) توزيع المستجيبين حسب الجنس حيثُ بلغت نسبة المستجيبين مِن الذكور 72% مِن مجموع المستجيبين البالغ عددهم 68 مستجيباً، بينما بلغ عدد المستجيبات النساء 28% ، فهنالك في نسبة الاستجابة عند الذكور أكثر من الإناث، فالذكور كلهم استجابوا بنسبة 100% بينما بلغ عدد النساء المستجيبات (19) من جملة (56) اللائي تم توزيع الإستبانة عليهن ،هذه الظاهرة يمكن تفسيرها بأنَّ الرجل هم الأكثر قدرةً على العمل في الحقل المحاسبي الذي ينطوي على أعمال شاقة وصعبة قد لا تستطيع الفئة النسوية مِن المواكبة معها أحياناً (حسب قيود الأسرة ومتطلبات المجتمع)

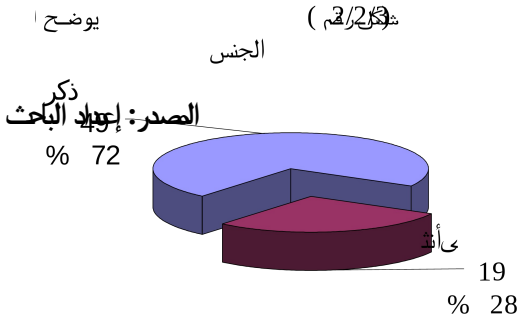

المصدر: إعداد الباحث

الشكل أعلاه يوضح أنَّ المستجيبين من الذكور أكثر من المستجيبات النساء

جدول رقم (3/2/3) توزيع المستجيبين حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	النسبة	النسبة المجمَّعة
ثانوي	23	33.8%	33.8
جامعي	39	57.4%	91.2
فوق الجامعي	06	8.8%	100
المجموع	68	100%	

المصدر:إعداد الباحث

بين الجدول رقم (3) توزيع المستجيبين حسب المؤهل العلمي، وقد شكَّل حملة البكالوريوس أعلى نسبة في عدد المستجيبين حيث بلغت نسبتهم 57.4 مِن إجمالي المستجيبين البالغ عددهم 68 مستجيباً، ونسبة الذين يحملون مؤهلاً جامعياً فما فوق بلغت 66.2% هذه النسبة تطمئن القارئ إلى صحة بيانات الإستبانة حيثُ أنَّ هذه الفئة تتمتع بدرجة عالية مِن الوعي بالمشاكل المتعلقة بالرقابة الداخلية ولي مشاكل أخرى داخل المؤسسة التي يعمل فيها.

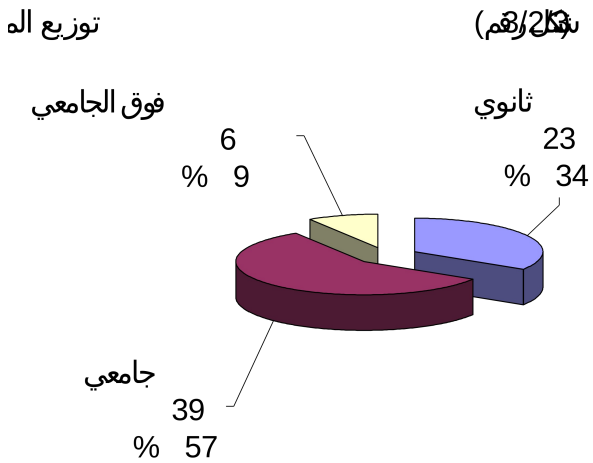

المصدر: إعداد الباحث

الشكل أعلاه يوضح أنَّ المستجيبين من حملة الشهادات الجامعية أكثر من حملة الشهادات الثانوية.

جدول رقم (3/2/4) توزيع المستجيبين حسب التخصُص

التخصص	العدد	النسبة	النسبة المجمَّعة
محاسبة	34	50%	50

أحد التخصصات في الاقتصاد والعلوم الإدارية	13	19.1%	69.1
قانون	2	3%	72.1
أخرى	19	27.9%	100
المجموع	68	100%	

المصدر: إعداد الباحث

يبين الجدول رقم (4) توزيع المستجيبين حسب التخصص حيثُ بلغت نسبة حملة شهادات المحاسبة 50% مِن إجمالي المستجيبين البالغ عددهم 68 مستجيباً، كما أنَّ التخصصات الأخرى ذات العلاقة بالعمل المحاسبي كتخصصات الإدارة والاقتصاد بلغ عدد المستجيبين من هذه الفئة 19.1% هذا يعني أنَّ المستجيبين مِن حيث التخصصات التي لها علاقة بالعمل المحاسبي تبلغ نسبتهم 69.1% مِن إجمالي المستجيبين وهذا يعني أنَّ المعلومات التي يُدلي بها هؤلاْ ستكون دقيقة ومطمئنة.

يوضح توزيع (الشكل رقم 1/2/5)

التخصص

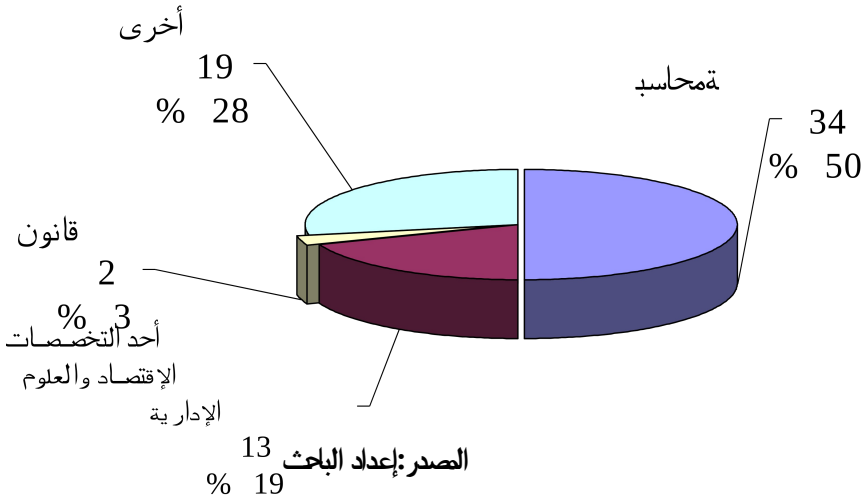

المصدر:إعداد الباحث

الشكل أعلاه يوضح توزيع المستجيبين حسب التخص ويتضح أنَّ المستجيبين من ذوي التخص في المحاسبة تبلغ نسبتهم 50% مِن إجمالي المستجيبين

جدول رقم (3/2/5) توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المجمَّعة
أقل من 3 سنوات	16	23.5%	23.5
من 3 إلى 4 سنوات	7	10.3%	33.8
من 5 إلى 9 سنوات	19	27.9%	61.7
10 سنوات فأكثر	26	38.3%	100
المجموع	68	100%	

المصدر: إعداد الباحث

يظهر الجدول رقم (5) توزيع المستجيبين حسب سنوات الخبرة ونجد أنَّ الذين لهم خبر في العمل المحاسبي لفترة ثلاث سنوات فأكثر تبلغ نسبتهم 76.5% مِن مجموع المستجيبين وهذا يعكس أهمية المعلومات التي تستند على الخبرة العملية، فمعظم الذين استجابوا مِن ذوي الخبرات العالية في المجال المحاسبي محل الدراسة.

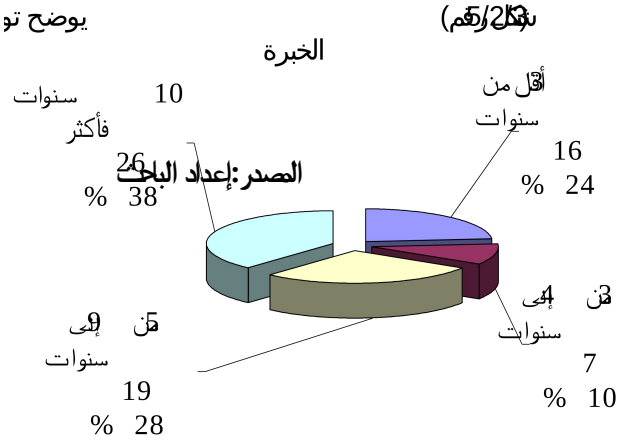

الشكل أعلاه يتضح من خلاله أنَّ المستجيبين من الذين لهم خبرة في العمل المحاسبي (5 سنوات فأكثر) يمثلون 57% من جملة المستجيبين البالغ عددهم 68 مستجيباً.

جدول رقم (3/2/6) توزيع المستجيبين حسب الدرجات الوظيفية

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة	النسبة المجمَّعة
دون الـ 14	17	25%	25
14 إلى 10	11	16.2%	41.2
9 إلـى 7	35	51.5%	92.7
5 إلـى الأولى	5	7.3%	100
المجموع	68	100%	

المصدر: إعداد الباحث

يُظهر هذا الجدول أنَّ هنالك عدد مِن الذين يمتهنون العمل المحاسبي ويشغلون أعباء وظيفية مختلفة بالإدارة المالية (تمَّ استيعابهم بدرجات عمالية)، دون الدرجة الرابعة عشرة، وتبلغ نسبة هؤلاء مِن إجمالي المستجيبين 25%، وهذه إحدى مشاكل الإدارة المالية بالهيئة العامة للطيران المدني.

أمَّا بقية المستجيبين مِن الذين يشغلون درجات وظيفية ذات أعباء وظيفية عالية (الدرجة التاسعة إلى الأولى) تبلغ نسبتهم 58.8% مِن إجمالي المستجيبين، هذه النسبة تساعد أيضا في الحصول على معلومات مهمة بشأن الرَّقابة الداخلية بالطيران المدني.

شكل رقم (6/2) يوضح توزيع المستجيبين حسب الدرجات الوظيفية

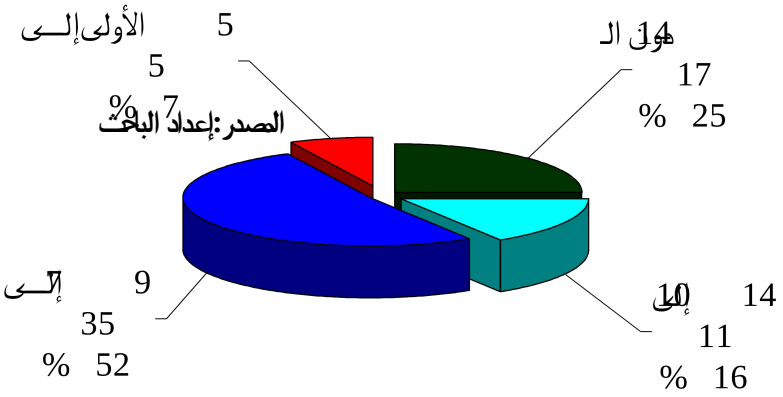

يظهر من الشكل أعلاه، أنَّ المستجيبين من الذين يشغلون الدرجة التاسعة فما فوق تبلغ نسبتهم 59% من إجمالي المستجيبين.

ثالثاً: أسلوب تحليل البيانات

لقد قام الباحث بعرض القسم الأول من الإستبانة بواسطة الجداول المشار إليها أعلاه، وتم الحصول على معلومات مهمة باستخدام النسب في تحليل البيانات المذكورة.

أما فيما يتعلق ببيانات الجزء الثاني مِن الإستبانة فيما يخُص درجة أهمية المشاكل المتعلقة بالرقابة الداخلية بالنسبة للمُستجيبين فقد قام الباحث بتصنيف هذه المشاكل إلى الآتي:

1. مشاكل متعلقة بالرقابة الداخلية.
2. مشاكل متعلقة بالعوامل الرَّقابية الخارجية المؤثرة على الرَّقابة الداخلية.
3. النتائج التي يرى المستجيبون أنها كفيلة لحل مشاكل الضعف الرَّقابي في هيئة الطيران المدني.

وقد قام الباحث بعرض هذه المشاكل في ثلاثة جداول حيثُ عُرضت كل مجموعة مِن المشاكل حسب التصنيفات آنفة الذكر تبعاً لدرجة أهمية كل مشكلة مِن وجهة نظر المستجيبين، كما قام الباحث باستخراج الانحراف المعياري لدرجة أهمية كل مشكلة لغرض المقارنة مع المتوسط الحسابي.

وفيما يتعلق بالقسم الثالث من الإستبانة فقد قام الباحث بعرض الحلول التي رأى المستجيبون أنها مناسبة لحل مشاكل الرقابة الداخلية.

لقد تمَّ التوصُّل إلى النتائج بعد تحليل البيانات تبعاً للأسلوب الذي قام الباحثُ بشرحه آنفاً، في الجزء المخصص لأسلوب البحث وشملت هذه النتائج المشاكل التي تتعلق بالرقابة الداخلية والرقابة الخارجية مصنفة حسب المعايير المذكورة آنفاً ومرتبة ترتيباً تنازلياً حسب درجة أهميتها بالنسب للمستجيبين.

وفيما يلي سيتم تناول النتائج حيث سيتم عرضها باستخدام الجداول كما سيتم تحليلها وذلك بالتعوض لها بالشرح والتعليق.

وستعتبر أي مشكلة مهمة إذا كان المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية المعطاة لها مِن قبل المستجيبين يساوي (2) فأكثر، وذلك كون المتوسط الحسابي لجميع درجات الأهمية المخصصة لكل مشكلة يساوي (2)،. وستعتبر المشكلة أكثر أهمية كلما زاد المتوسط الحسابي لدرجة الأهمية المعطاة لها مِن قبل المستجيبين عن (2) كما أنها ستعتبر أقل أهمية كلما قل هذا المتوسط عن (2)، وسيتم التعليق على المشاكل التي يزيد متوسطها عن (2.5).

ويمكننا بعد هذه التوطئة تقديم نتائج البحث طبقاً للترتيب الوارد في الإستبانة.

جدول (3/2/7) تحليل المشاكل المتعلقة بالرقابة الداخلية

	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	كثرة تغيير الهياكل الإدارية للإدارة المالية	3.15	**1.96**
2	الحسوبية في إسناد المهام والواجبات	3.10	**1.05**
3	ضعف الدورة المستندية للمصروفات	2.97	**1.23**
4	بقاء بعض العاملين لفترات طويلة في مكان واحد	2.81	**1.93**
5	ضعف المراجعة الداخلية	2.63	**1.18**
6	عدم كفاية وعدم شمول التدريب لكل العاملين	2.52	**1.02**
7	**ضعف اللوائح المالية**	**2.51**	**1.17**

المصدر:إعداد الباحث

يعرض الجدول رقم (7) المشاكل المتعلقة بالرقابة الداخلية بهيئة الطيران المدني، مرتبة تنازلياً حسب المتوسط الحسابي المستخرج مِن الدرجة المعطاة مِن قبل المستجيبين لكل مشكلة من المشاكل التي تم عرضها، ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أنَّ المتوسط الحسابي لمشاكل الرَّقابة الداخلية يزيد عن (2)، كم يلاحظ أنَّ المتوسط الحسابي لكل مشكلة من المشاكل عدا المشكلتين الأولى والرابعة يزيد عن ضعف انحرافها المعياري، ويستنتج مِن ذلك قلة تباين آراء المستجيبين حول أهمية هذه المشاكل، وبالتالي اتفاقهم على حد ما حول هذه الأهمية.

وفيما يتعلق بالمشكلة الأولى (مشاكل متعلقة بالهيكل الإداري للإدارة المالية)

فقد بلغت نسبة المستجيبين الذين يرون درجة أهمية المشكلة عالية أو عالية جداً 76.8%، وشكا بعض الذين تمت مقابلتهم ومناقشتهم شفاهةً شكوا وطالبوا بتفعيل دور الرقابة الخارجية على الهياكل الإدارية الخاصة بالإدارة المالية لأي مؤسسة حكومية.

أما المشاكل التي جاء ترتيبها في المركز الثاني حسب الأهمية المعطاة من قبل المستجيبين فهي (مشاكل متعلقة بإسناد المهام والواجبات) فقد بلغ عدد الذين يرون أن لهذه المشاكل أهمية نسبية عالية أو عالية جداً 75% من جملة المستجيبين.

وكذلك نجد أنَّ مشاكل الدورة المستندية للمصروفات أعطيت أهمية بنسبة 71.6% من المستجيبين.

ثم نجد أنَّ المشاكل المتعلقة بتنقلات العاملين وأثرها على الرقابة الداخلية جاءت في المرتبة الرابعة حسب درجة الأهمية المعطاة لها وبلغ عدد الذين رأوا أن لهذه المشكلة أهمية نسبية عالية أو عالية جداً 68.8%.

أما المشاكل المتعلقة بالمراجعة الداخلية فقد جاءت من حيث أهميتها للمستجيبين في المرتبة الخامسة وبلغت نسبة الذين رأوا أن لهذه المشاكل أهمية نسبية عالية أو عالية جداً بلغت نسبتهم 65.3%.

أما المشاكل المتعلقة بتدريب العاملين فقد جاءت في المرتبة السادسة وقد كانت نسبة الأهمية النسبية المعطاة لها من قبل المستجيبين والذين يروا أنَّ لهذا النوع من المشاكل أهمية نسبية عالية أو علية جداً على الرقابة الداخلية بلغت نسبتهم 64.4%.

أمَّا المشكلة الأخيرة في الترتيب فهي مشكلة اللوائح المالية وبالرغم من أنَّ البعض التي تمت مناقشته في هذا الشأن قد أشار إلى ضعف اللوائح المالية وأنها غير كافية لضبط الأداء المالي بالرغم من ذلك نجد أنَّ نسبة الذين أعطوا نسبة عالية أو عالية جداً من الأهمية لهذه المشاكل نجدهم تبلغ نسبتهم 59.6%.

نتيجة هذا الجدول أنَّ كل الذين تمَّ الحصول على استجاباتهم كلهم أعطوا المشاكل التي رأى الباحث أنها مهمة وضمنها في الإستبانة نجد أنهم أعطوها نفس الأهمية كما يوضح الجدول أعلاه. والسبب في ذلك يرجع لكون الباحث جزء لا يتجزأ من المنشاة محل البحث وهو بحكم عمله وخبرته في هذه المنشأة استطاع أن يتلمس عن قُرب مشاكل الرَّقابة الداخلية، وبالتالي هنالك نوع مِن الانسجام بين العاملين بالإدارة المالية حول أهمية المشاكل التي عرضها الباحث عن الرقابة الداخلية.

جدول رقم (3/2/8) تحليل المشاكل المتعلقة بضعف وسائل رقابة الدولة على القطاع العام

	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	ضعف رقابة وزارة المالية الاتحادية	3.39	**1.05**
2	ضعف السياسات المصرفية (بنك السودان)	3.35	**1.94**
3	ضعف رقابة وزارة العمل والإدارات التابعة لها	3.22	**1.04**
4	ضعف السياسات العامة للدولة	3.17	**1.26**
5	مشاكل ديوان المراجع العام	3.15	**1.97**
6	**عدم وجود رقابة قضائية على التعيين في الوظيفة العامة**	**3.06**	**1.19**

المصدر: إعداد الباحث

الجدول رقم (8) أعلاه يعرض المشاكل المتعلقة بضعف وسائل رقابة الدولة على القطاع العام والتي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على الرقابة الداخلية، هذه المشاكل أيضا تم ترتيبها تنازلياً حسب المتوسط الحسابي الذي تم الحصول عليه من خلال الدرجات التي أعطيت لها من قبل المستجيبين،هذه المشاكل أيضا نجد أنها مجملاً أعطيت أهمية عالية أو عالية جداً مِن قبل المستجيبين، إذ نجد أن 95.7% من المستجيبين أعطوا مشكلة ضعف رقابة وزارة المالية الاتحادية أهمية نسبية عالية أو عالية جداً، بينما نجد أنَّ مشكلة ضعف السياسات المصرفية (بنك السودان) أعطيت 92% أهمية نسبية عالي أو عالية جداً.

أمَّا ضعف رقابة وزارة العمل والإدارات التابعة لها فقد أعطيت أهمية نسبية عالية أو عالية جداً بنسبة بلغت 91.2%

وهكذا فإنَّ للرقابة الخارجية ـ حسب رأي المستجيبين ـ أهمية نسبية قوية إذ أنَّ بعض المشاكل الرَّقابية الخارجية تؤثر مباشرةً على الرقابة الداخلية.

جدول رقم (3/2/9) الحلول التي يرى المستجيبون أنَّها كفيلة بتفعيل الرقابة الداخلية

	المشكلة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	إعادة هيكلة الإدارة المالية بهيئة الطيران المدني	3.79	**1.98**
2	إعادة النظر في الصلاحيات الممنوحة لمدراء مشآت القطاع العام	3.71	**1.12**
3	تدريب العاملين على الإجراءات الرَّقابية بصورة دورية	3.75	**1.19**
4	إعادة وصف وظيفة المدير المالي بما يتماشى مع متطلبات الرقابة	3.62	**1.58**
5	قصر تشريع سياسات التحصيل والصرف على وزارة المالية الاتحادية	3.55	**1.87**
6	تغيير الدورة المستندية الحالية بأخرى توفر الشفافية والرَّقابة	3.46	**1.26**
7	إعادة النظر في التشريعات واللوائح المالية الحالية	3.21	**164**
8	تعزيز دور المراجع العام وزيادة صلاحياته	3.14	**1.29**
9	إجراء تنقلات شاملة تحت إشراف الجهات الرقابية الخارجية	3.12	**1.73**
10	**تغيير إجراءات الشراء الحالية بما يتماشى والسياسات المالية**	**3.09**	**1.14**

المصدر: إعداد الباحث

الجدول أعلاه يبين الأهمية النسبية لبعض الحلول التي قدَّمها الباحث في الإستبانة مرتبة حسب المتوسط الحسابي المعطاة لكل سؤال من قبل المبحوثين، فكل هذه الحلول أعطيت أهمية أكبر من المتوسط الحسابي لمجموع درجات المتغيّرات (2)، وهذا يعني أنَّها يجب أن تجد طريقها إلى التنفيذ.

اختبار صحة فرضيات البحث

بالاستناد إلى نتائج البحث المتعلقة بمشاكل الرقابة الداخلية وحسب أجوبة الذين تمَّت استبانتهم فإنه يمكن القول بأنَّ كل الفرضيات المتعلقة بالبحث كانت صحيحة وأنَّ مشاكل ضعف الأداء المالي بالهيئة العامة للطيران المدني تعود إلى ضعف الرقابة الداخلية، كما أنّ للرقابة الخارجية أثر على الرقابة الداخلية وهذا الأثر قد يكون مباشراً أو غير مباشر كما أنّ السياسات العامة لـ تسهم أحياناً في إضعاف الرقابة الداخلية.